إدارة
التواصل

صنـدوق النقـد الدولـي

International Monetary Fund
Washington, D. C. 20431 USA

بيان صحفي رقم 16/107
للنشر الفوري
14 مارس 2016

خبراء الصندوق يختتمون بعثة مشاورات المادة الرابعة لعام 2016 إلى الجزائر

البيانات الصحفية التي تصدر في ختام بعثات صندوق النقد الدولي تضم تصريحات صادرة عن فِرَق خبراء الصندوق بشأن الاستنتاجات الأولية المستخلصة بعد زيارة البلد العضو. وتعبر الآراء الواردة في هذا البيان عن وجهات نظر خبراء الصندوق ولا تمثل بالضرورة آراء مجلسه التنفيذي. وبناء على الاستنتاجات الأولية التي تخلص إليها هذه البعثة، يقوم الخبراء بإعداد تقرير يقدَّم إلى المجلس التنفيذي، بعد موافقة الإدارة العليا، للمناقشة واتخاذ القرار.

زار الجزائر في الفترة من 1 إلى 14 مارس 2016 فريق من خبراء صندوق النقد الدولي بقيادة السيد جان–فرانسوا دوفان لإجراء مناقشات مع السلطات في إطار مشاورات المادة الرابعة لعام 2016. وقد ركزت المناقشات على أثر انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري والسياسات اللازمة للتكيف مع الصدمة. وفي ختام البعثة، أصدر السيد دوفان البيان التالي:

"تواجه الجزائر تحديات كبيرة مع توقع استمرار التراجع الكبير في أسعار النفط. وفي مواجهة هذه التطورات، بدأت السلطات ضبط أوضاع المالية العامة وتنفيذ مجموعة من الإصلاحات، وهي جهود يتعين تكثيفها. فينبغي مواصلة التصحيح المالي وإجراء مجموعة واسعة من الإصلاحات الهيكلية لمواجهة صدمة أسعار النفط ومعالجة مواطن الضعف الموجودة منذ فترة طويلة. وتتيح الهوامش الاحتياطية التي تراكمت في المالية العامة والحساب الخارجي فرصة لتنفيذ هذه الإصلاحات بالتدريج وضمان سير عملية التصحيح بسلاسة. وينبغي الآن اغتنام الفرصة السانحة لإعادة صياغة نموذج النمو في الجزائر، قبل أن يصبح لا مفر من إجراء تصحيح أسرع.

"ولا يزال أثر صدمة أسعار النفط محدودا على النمو حتى الآن، لكن أرصدة المالية العامة والحساب الخارجي تراجعت إلى حد كبير. فقد زاد إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بنسبة تقارب 3.7% في عام 2015، مع تحقيق نمو ملحوظ بنسبة 5% في القطاع غير النفطي، وارتفع التضخم إلى 4.8%. وتضاعف عجز المالية العامة تقريبا ليصل إلى 16% من إجمالي الناتج المحلي في 2015 بسبب الانخفاض الكبير في الإيرادات الهيدروكربونية، كما حدث اتساع حاد في عجز الحساب الجاري نتيجة لهبوط الصادرات الهيدروكربونية بنسبة تقارب النصف في عام 2015. ورغم أن الاحتياطيات لا تزال كبيرة، فقد انخفضت بمقدار 35 مليار دولار في 2015 لتبلغ 143 مليار دولار، مقارنة بمستوى الذروة الذي بلغ 194 مليار دولار في 2013. ولا يزال مستوى الدين الخارجي منخفضا. غير أنه من المتوقع تباطؤ النمو والتضخم في عام 2016 بسبب آثار الضبط المالي على الأنشطة غير الهيدروكربونية.

"ورحبت البعثة بموازنة عام 2016 بوصفها خطوة حاسمة على مسار الضبط المالي، وإحراز مزيد من التقدم في ترشيد الإنفاق، وإصلاح نظام الدعم. وسيتعين على الجزائر مواصلة الضبط المالي على المدى المتوسط لاستعادة استمرارية ماليتها العامة وضمان العدالة بين الأجيال. ويتطلب هذا ضبط الإنفاق الجاري، وتعبئة المزيد من الإيرادات غير الهيدروكربونية، وإجراء مزيد من الإصلاح في نظام الدعم مع توفير الحماية للفقراء، وزيادة كفاءة الاستثمار، وتعزيز إطار الموازنة. ومع التراجع السريع في وفورات المالية العامة سيكون على الجزائر زيادة الاعتماد على الاقتراض لتمويل العجوزات المستقبلية. ومن شأن فتح راس مال بعض المؤسسات الاقتصادية العامة، على أساس من الشفافية، أن يساعد أيضا في تلبية الاحتياجات التمويلية وتحسين مستوى الحوكمة في هذه المؤسسات.

"وينبغي القيام بمجموعة واسعة من الإصلاحات الهيكلية للمساعدة في دعم النشاط الاقتصادي أثناء عملية الضبط المالي وتنويع الاقتصاد لتحقيق نمو أعلى وأكثر احتواء لكل شرائح السكان على المدى المتوسط. ومن أهم الإصلاحات في هذا الصدد تحسين مناخ الأعمال، وفتح الاقتصاد أمام مزيد من التجارة الدولية والاستثمار الاجنبي، وتحسين فرص الحصول على الائتمان وتطوير الأسواق الرأسمالية، ورفع مستوى الحوكمة والمنافسة والشفافية. ويتعين أيضا زيادة المرونة في أسواق العمل مع تحسين مستوى توافق المهارات التي يفرزها النظام التعليمي مع احتياجات القطاع الخاص. وأشارت البعثة إلى أن القيود على الواردات، وإن كانت قد توفر انفراجة مؤقتة، تتسبب في حدوث تشوهات ولا يمكن أن تكون بديلا للإصلاحات الرامية إلى تعزيز الصادرات.

"وينبغي أن تعمل سياسات سعر الصرف والسياسات النقدية والمالية على دعم هذه الجهود. فمن شأن تكثيف الجهود المبذولة لتحقيق الاتساق بين سعر صرف الدينار وأساسيات الاقتصاد، بما في ذلك من خلال الضبط المالي والإصلاحات الهيكلية، أن يساعد على استعادة توازن أرصدة الحسابات الخارجية. ونظرا لأن انخفاض أسعار النفط يساهم في نضوب السيولة الزائدة، يعمل بنك الجزائر المركزي على اتخاذ إجراء ملائم بإعادة طرح أدواته لإعادة التمويل. وفي المرحلة المقبلة، ينبغي أن يعمل بدقة على ضبط السياسة النقدية للوقاية من الضغوط التضخمية المحتملة. ويتمتع القطاع المصرفي عموما بمستوى جيد من الرسملة والربحية، ولكنه يتعرض لمخاطر أكبر مع استمرار أسعار النفط المنخفضة لفترة مطولة. وينبغي أن يستمر بنك الجزائر المركزي في التحول إلى إطار رقابي قائم على المخاطر، وتعزيز دور السياسة الاحترازية الكلية، وتقوية نظم الحوكمة في البنوك العامة.

التقى فريق صندوق النقد الدولي مع وزير المالية السيد عبد الرحمن بن خلفة، وزير الصناعة والمناجم السيد عبد السلام بوشوارب، وزير التجارة السيد بختي بلعايب، وزير الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري السيد سيد أحمد فروخي ، وزير العمل والتشغيل و الضمان الاجتماعي السيد محمد غازي، وزير منتدب لدى وزير المالية، للميزانية والتخطيط السيد حاجي بابا عمي ومحافظ بنك الجزائر المركزي السيد محمد لقصاصي . التقت البعثة أيضا مع كبار المسؤولين الآخرين في الإدارة و البنك المركزي وكذلك مع ممثلي القطاعات الاقتصادية والمالية والمجتمع المدني .

"ويود فريق الصندوق توجيه الشكر إلى السلطات الجزائرية وكل الأطراف التي التقى بها على ما أبدوه من كرم الضيافة وحسن التعاون وعلى الصراحة في تبادل الآراء.